

عقوبات عنها في غيره كذا في فتح القدير ثم قال  
 بعد ما ذكر فضل المجاورة كان الغاين بهذا ان  
 اقل من القليل فلا يبي الفقه باعتبارها ولا يذكر  
 حالهم قد افي جوار الجوار لان شان النفوس  
 الدعوى الكاذبة والمبادرة الى دعوى الملك الغنى  
 على ما شرط فيما سبقه اليه وتطلبه وانها لا كذب  
 ما تكون اذا اطلقت فكيف اذا ادعت وعلى هذا  
 فيجب كون الجوار في المدينة المشرفة كذلك فان  
 تضاعف السيات او تقاطعها ان فقد فيها فحانة  
 السامة وقلة الادب المفضى الى الاطلاق بواجب  
 التوقير والجدل لقيام انتهى وهو وجهه فكانت  
 ينبغي للشارح ان ينص على الكراهة ويترك التقييد  
 بالوقوف **كتاب النكاح** امره عما تقدم  
 لانه بالنسبة اليه كالبيسط الى المركب فانه معاملة  
 من وجهه عبادة من وجهه كذا في القهستاني  
 وقدم على الجهاد لاشتماله على المصالح الدينية  
 والدينية كذا في البحر **ول** اي مل تضاريف  
 الملك قال في البحر والمراد بالملك الحل لا الملك  
 الشرعي لان المنكحة لو وطئت بشبهة فبها  
 لها ولو ملك الانتفاع ببعضها حقيقة لكان  
 له **ول** استثناء تضيير للمنفعة **ول**  
 الخرج المذكور والخنى الاصح ان يقول فخره عقد  
 الذكر على الذكر والخنى وعقد الخنى على الخنى  
 والانتى وعقد الانتى على الانتى لكن المعتمد في مورد  
 الخنى

الخنى موقوف انظر اختلف بين الزوجين بالذكورة  
 والاثنية تبين انه كان معها والالاك صريح  
 به في البحر **ول** والوشية الاولى والمشرقة لانه  
 اعم كما ياتي التفسير في الحرث **ول** والحاجم  
 اي نسبا او مصاحبة او رضاعا **ول** لاختلاف  
 الجن قليل للاخيرين فقط **ول** وانما الخنى اي  
 البكر يعني الله تعالى عنه كما في البحر **ول** كسراء  
 امة فان القصور فيه ملك الرقبة وحل الاستماع  
 ضيق ولذا اختلف في شراء الحرمة نسبا او رضاعا  
 او اشرافا **ول** للمشرك خصم بالذکر لانه اذا  
 اشترها للمشرك كان الاستماع ضمنيا بالاولى  
 ولو قال ولو للمشرك لكان اظهر وكلام البحر يدل عليه  
 حيث قال وملك المنعة ثابت ضمنا وان قصد  
 المشرك **ول** بخلاف في المعتمد وقيل بالعكس  
 ونسب الاصوليين الى ائمتنا في رخص الله تعالى عنه  
 وقيل مشترك لفظي فيهما وقيل موضع للعلم الصادق  
 بالمعتمد والوطى فهو مشترك معنوي وبه صرح مشايخنا  
 ايضا كذا في البحر **ول** فخرهم من بيعة الله على الابن  
 قال في البحر وصرفت معقودة الاب بغير وطى بالاباع  
**ول** بخلاف حال من لا تنكح النجس ورجعي اذا  
 المراد به لفظية الحال كون ولا تنكح مخالفا لقرانه  
 فكل صحى تنكح حيث يريد به الرطى بل اراد العقدة  
 لعدم تجرده عن القران بل جدت فيه قرينة  
 وهي استحالة الرطى منها لان الرطى فمحل  
 وهي منفصلة لا فاعلة وهو معنى قوله في المتصور